

دروس وعبر من غزوة بني النضير

د . سيد عبد العال



خطر النفاق والمنافقين على الفريقين «المسلمين واليهود»:

وبيان ذلك أنه لما سَمِعَ الْمُتَافِقُونَ بما دار بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين يهود بني النضير، وأنهم تهيئوا للخروج؛ أَرْسَلَ لَهُمُ ابْنُ سَلُولَ: لَا تَخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ، إِنَّا مَعَكُمْ، لَنْ نَقُوتَلْتُمْ قَاتِلَنَا مَعَكُمْ، وَإِنْ أَخْرَجْتُمْ خَرَجْنَا مَعَكُمْ، فَقَوِيَتْ عِنْدَ ذَلِكَ نَفُوسُ بَنِي النَّضِيرِ؛ فَأَرْسَلَ حَبِيبُ بْنُ أَخْطَبِ سَيِّدُ بَنِي النَّضِيرِ إِلَى النبي صلى الله عليه وسلم؛ إِنَّا لَا نَخْرُجُ مِنْ دِيَارِنَا، وَلَنْ قَاتِلْنَا قَاتِلَنَاكَ، وَنَابِذُوه بِنَقْضِ الْعُهُودِ، وَفِيهِمْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَنْ أَخْرَجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نَطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهِ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١١) لَنْ أَخْرُجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَنْ نَنْصُرَهُمْ لِيُؤْتُوا الْأَذْيَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ (١٢)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فموضوعنا في هذا العدد في استكمال الفوائد والعبر من غزوة بني النضير.

وقد ذكرنا: أنها كانت في ربيع الأول من السنة الرابعة؛ على إثر غدرهم، ومحاولتهم الفتك به صلى الله عليه وسلم؛ فحاصره صلى الله عليه وسلم، ثم أجلاهم عن المدينة، وذكرنا بعض الفوائد من هذه الغزوة

الأولى: تعايش المسلمين مع اليهود في المدينة.

الثانية: حسد اليهود للمسلمين.

الثالثة: تاريخ الغزوة، والراجح: أنها كانت في شهر ربيع الأول من السنة الرابعة للهجرة.

الرابعة: اتفق العلماء على أن سببها هو غدر اليهود.

الخامسة: وهي أول الفوائد التي أذكرها في هذا العدد:



عليه وسلم، وجلاؤهم وقع نصرةً للنبي صلى الله عليه وسلم.

الثانية: مشروعية تخويف الأعداء حال الحرب بما يفهم للاستسلام.

قال الله تعالى: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبَنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِي الْفَاسِقِينَ» (الحشر: ٥).

اللبن: نوع من التمر، وهو جيد. وقال: ابن جرير: هو جميع النخل.

«ما قطعتم من لبنة»: أي: أي شيء قطعتم من نخلة «أو تركتموها»: الضمير لما وتأتيه؛ لأنه مفسر باللينة «قائمة على أصولها»: أي: لم تقطعوها «فبإذن الله»: أي: فبأمره، وحكمه المقتضي للمصلحة والحكمة، وتام الآية: «وليخزي الفاسقين»: أي وفعلتم، أو أذن لكم في القطع بهم ليخزيهم على فسقهم. مرقاة المفاتيح (٢٥٣٧/٦).

وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَزَلَ عَلَى حُصُونِ بَنِي النَّضِيرِ حِينَ نَقَضُوا الْعَهْدَ بِمَعُونَةِ قُرَيْشٍ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، أَمَرَ بِقَطْعِ نَخِيلِهِمْ وَإِحْرَاقِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ عَنْ إِقْرَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَوْ بِأَمْرِهِ، لِإِضْعَافِهِمْ بِهَا وَإِهَانَةِ لَهُمْ، وَتَخْوِيفًا، وَإِزْعَابًا لِقُلُوبِهِمْ ...

فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، وَقِتَادَةَ، وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: فَبِعِثَ بَنُو النَّضِيرِ يَقُولُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْفُسَادِ، فَمَا بِأَلْكَ تَأْمُرُ بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ، أَيْ: مَا قَطَعْتُمْ وَمَا تَرَكْتُمْ مِنَ الْأَشْجَارِ، فَالْجَمِيعُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرِضَاهُ، وَفِيهِ نِكَايَةٌ بِالْعَدُوِّ وَخِزْيٌ لَهُمْ، وَإِزْعَامٌ لَأَنُوفِهِمْ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: نَهَى بَعْضَ الْمُهَاجِرِينَ بَعْضًا عَنْ قَطْعِ النَّخْلِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا هِيَ مَغَانِمُ الْمُسْلِمِينَ.

لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّكُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» (الحشر: ١١-١٣).

السادسة: وفي هذا دليل على صحة

نبوة محمد صلى الله عليه وسلم

من جهة علم الغيب؛ لأن اليهود أخرجوا فلم يخرجوا، وقوتلوا فلم ينصروهم، كما قال الله تعالى: «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ» أَيْ: لَكَاذِبُونَ فِيمَا وَعَدُوهُمْ بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَلْتَنُنَّ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ، أَيْ: لَا يُقَاتِلُونَ مَعَهُمْ، وَلْتَنُنَّ نَصْرُوهُمْ» أَيْ: قَاتِلُوا مَعَهُمْ «لِيُؤْتِيَ الْأَذْيَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ» (الحشر: ١٢)، وَهَذِهِ بَشَارَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا. والمعنى: ولتن نصر المنافقون اليهود لينهزم المنافقون ثم لا ينصرون بعد ذلك، أي: يهلكهم الله تعالى ولا ينفعهم نفاقهم لظهور كفرهم. أو لينهزم اليهود ثم لا ينفعهم نصرة المنافقين. الكشاف (٥٠٦/٤)، والقرطبي (٣٣/١٨)، وابن كثير (٧٤/٨).

السابعة: أخوة الكفر والنفاق

تأمل كيف جعلهم إخواناً لهم؛ لكون الكفر قد جمعهم، وإن اختلف نوع كفرهم فهم إخوان في الكفر. فتح القدير (٢٤٢/٥).

وكذلك المؤمنون إخوة وشتان بين أخوة الإيمان، وأخوة الكفر.

وقد نص جماعة من العلماء على أن المراد هنا الأخوة في الكفر؛ لأن اليهود والمنافقين كانوا مشتركين في عموم الكفر. تفسير البيضاوي (٢٠١/٥)، والنسفي (١٩١/٤)، والرازي (٥٠٩/٢٩).

الثامنة: حصار بني النضير، وفيه مسائل

الأولى: تعظيم جناب النبي صلى الله عليه وسلم وعلو شأنه عند الله تعالى؛ وذلك أن هذا الحصار والجلاء وقع نصرةً للنبي صلى الله عليه وسلم عقب هزمهم بالقدرة به صلى الله



فَنَزَلَ الْقُرْآنَ بِتَصْدِيقٍ مِّنْ نَّهْيٍ عَنِ قَطْعِهِ.
وَتَحْلِيلٍ مِّنْ قَطْعِهِ مِنَ الْإِثْمِ، وَإِنَّمَا قَطَعَهُ وَتَرَكَهُ
بِإِذْنِهِ.

الثالثة: في ذكر بعض ما روي من الأحاديث
المرفوعة نحو ذلك:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ
بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ"، وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ، وَلَهَا يَقُولُ
حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سِرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ

حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

فَأَجَابَهُ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ

أَدَامَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِ

وَحَرَّقَ فِي نَوَاحِيهَا السَّعِيرِ.

سَتَلَعْمُ آيْنَا مِنْهَا بِنَزْهِ

وَتَلَعْمُ أَيُّ أَرْضِينَا تَضِيرُ

البخاري (٢٣٢٦ و٤٠٣٢)، ومسلم (٤٥٧٣).

وقول حسان المذكور توبيخاً لقريش؛ وذلك
أَن قُرَيْشًا كَانُوا يُظَاهِرُونَ كُلَّ مَن عَادَى النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَيَعْدُونَهُمُ النَّصْرَ
وَالْمُسَاعَدَةَ فَلَمَّا وَقَعَ لِبَنِي النَّضِيرِ مِنَ الْخِذْلَانِ
مَا وَقَعَ قَالَ حَسَّانُ الْأَنْبِيَاءِ الْمَذْكُورَةَ مُوَبِّحًا
لِقُرَيْشٍ وَهُمْ بَنُو لُؤَيٍّ كَيْفَ خَذَلُوا أَصْحَابَهُمْ.
فتح الباري (٣٣٣/٧).

ومنها عن ابن عباس في قول الله: «مَا قَطَعْتُمْ

مِنْ لَبِنَةٍ أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ

اللَّهِ، (الحشر: ٥)؛ قَالَ: اللَّبِنَةُ النَّخْلَةُ، وَبِإِذْنِ

الْفَاسِقِينَ، قَالَ: اسْتَنْزَلُوهُمْ مِنْ حُصُونِهِمْ

قَالَ: وَأَمَرُوا بِقَطْعِ النَّخْلِ فَحَكَ فِي صُدُورِهِمْ.

فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: قَدْ قَطَعْنَا بَعْضًا وَتَرَكَنَا بَعْضًا؛

فَلِنَسْأَلَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ

لَنَا فِيهَا قِطْعَانٌ مِّنْ أَجْرٍ؟ وَهَلْ عَلَيْنَا فِيهَا

تَرَكَنَا مِنْ وَرَرٍ؟ فَانزَلَ اللَّهُ: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبِنَةٍ

أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا، الْآيَةَ. رواه
الترمذي (٣٣٠٣) وقال: حسنٌ غريبٌ.

الرابعة: فيه مراعاة أخف الضررين، ودفع

أعظم الشرين. وتحصيل أعظم الخيرين، وذلك

أن مصلحة استنزالهم من حصونهم أعظم من

مصلحة بقاء النخل. ومفسدة بقاء اليهود مع

غدرهم أعظم من مفسدة قطع النخل وبناء

عليه؛ فلا تعارض بين هذا، وبين النهي عن

الفساد في الأرض كما زعمت اليهود.

وبيان ذلك أن عندنا أصل وفرع مستثنى من

الأصل وقيد.

أما الأصل العام؛ فهو أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ

سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ

مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْرَوْا بِاسْمِ اللَّهِ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ اغْرَوْا. وَلَا تَغْلُوا،

وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تَمْنُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا" صحيح

مسلم (٤٥٤٢) "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ، وَلَا

تُغْرِقَنَّ نَخْلًا وَلَا تَحْرِقْنَهَا وَلَا تَعْقِرُوا بَهِيمَةَ وَلَا

شَجَرَةً تُثْمَرُ" "وَلَا تَحْرِقُوا زَرْعًا" شرح مشكل

الآثار (١٤٤/٣)، ومستخرج الطوسي (١٣٠٥)

"وَلَا تُخْرِبُوا عُمَرَانًا، وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرَةً إِلَّا لِنَفْعٍ،

وَلَا تَعْقِرَنَّ بَهِيمَةَ إِلَّا لِنَفْعٍ، وَلَا تَحْرِقَنَّ نَخْلًا، وَلَا

تُغْرِقْنَهَا" فقيد هنا بالنفع، ومن النفع ما ذكر من

تخويهم حتى ينزلوا من تلك الحصون. السنن

الكبرى للبيهقي (١٨٢٠١).

فهذا هو الأصل العام.

وأما الاستثناء؛ فهو أن يكون في القطع، والحرق

مصلحة للمسلمين، ونكاية في الأعداء حال

الحرب فهي مصلحة راجحة.

قال الترمذي: وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى

هَذَا، وَلَمْ يَرَوْا بِأَسَا بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ، وَتَخْرِيبِ

الْحُصُونِ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ.



فدل ذلك على أنه نهاهم آخر الأمرين عن القطع؛ فيكون محمل الآية ما قطعتم من لينة أولاً بالأذن في القطع. أو تركتموها آخرًا بالنهي عن ذلك؛ فبإذن الله في الحالتين معاً؛ لأنه صلى الله عليه وسلم رخص أولاً، ثم نهاهم آخرًا؛ فيكون الإذن بالقطع والتحريق منسوخاً؟

فالجواب؛ أن حديث جابر ضعيف؛ سليمان بن موسى الأشدق عنده مناكير، قاله البخاري. وفيه أيضاً سفيان بن وكيع متكلم فيه، وقال أبو زرعة؛ يُتهم بالكذب؛ فحديث جابر لا يصح. عمدة القاري (١٧/١٢٨).

السادسة؛ تخلف وعد المنافقين لليهود؛ كان اليهود ينتظرون النصر من المنافقين، ولكن هيهات؛ فقد قال الله تعالى «والله يشهد إنهم لَكَاذِبُونَ»؛ قال القرطبي؛ فلما جاءت الحقيقة؛ خذلوهم وأسلموهم وألقوا بأيديهم.

السابعة؛ اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه فيه وحى. القرطبي (٧/١٨).

الثامنة؛ الإذن هنا هو الشرعي الطلبي الذي يرضى الله عن فعله؛ فهذا إخبار برضى الله عن كل من الطائفتين. شرح الطحاوية (٤٤٧).

ولا يخفى أن المقصود من النفاق هنا النفاق الاعتقادي، وهو النفاق الأكبر الذي يظهر صاحبه الإسلام، ويُبطن الكفر والله المستعان. وفي الغزوة، والسورة فوائد أخرى كثيرة؛ نعود لها قريباً بإذن الله.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وقال الشافعي؛ لا بأس بالتَّحْرِيقِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَارِ.

وقال أحمد؛ وَقَدْ تَكُونُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَجْدُونَ مِنْهُ بَدْءًا، فَأَمَّا بِالْعَبَثِ فَلَا تُحْرَقُ.

وقال إسحاق؛ التَّحْرِيقُ سُنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْكَى فِيهِمْ. سنن الترمذي (١٥٥٢).

- وقال ابن حزم؛ وَجَائِزُ تَحْرِيقِ أَشْجَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَطْعَمَتِهِمْ، وَزَرَعَتِهِمْ وَذُورِهِمْ، وَهَدْمُهَا...

وقد روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ لَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمَرًا وَلَا تُحْرِقَنَّ عَامِرًا، وَلَا حُجَّةً فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ يَنْهَى أَبُو بَكْرٍ عَنْ ذَلِكَ اخْتِيَارًا؛ لِأَنَّ تَرْكَ ذَلِكَ أَيْضًا مُبَاحٌ كَمَا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ يَقْطَعْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا نَخْلَ خَيْبَرَ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ. المحلى (٥/٣٤٥).

وقال القرطبي؛ يُحْمَلُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَنَعَ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي قِطْعِهَا نَكَايَةٌ. المفهم (٣/٥٣٠).

-وأما القيد؛ فهو أن كلام الفقهاء الذين أجازوا الهدم والقلع يجب أن يخرج على أساس هذه الضرورات، لا على أساس إيذاء العدو، والافساد المجرى على أن الضرورة تُقدَّر بقدرها. خاتم النبيين لأبي زهرة (٢/٦٦٣).

الخامسة؛ أن الإذن ليس بمنسوخ

وأما ما أخرجه أبو يعلى (٢١٨٩) عن جابر، قال؛ رَخَّصَ لَهُمْ فِي قِطْعِ النَّخْلِ ثُمَّ شَدَّدَ عَلَيْهِمْ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا؛ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْنَا إِنْهُمْ فِيمَا قَطَعْنَا، أَوْ عَلَيْنَا فِيمَا تَرَكْنَا؟ ” فَأَنْزَلَ اللَّهُ « مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ » (الحشر: ٥)“.